الثورة الأربعاء 30 محرم 1432 هـ الموافق 5 يناير 2011م العدد (16856)

استغربوا موقف أحزاب اللقاء المشترك من التعديلات

قياديون حزبيون: التعديلات الدستورية ضرورة حتمية لتطوير النظام السياسي والديمقراطي

ندعو أحزاب «المشترك» إلى الكف عن تسميم الحياة السياسية وإقلاق الأمن والاستقرار

من يتطلع إلى السلطة عليه أن يحتكم إلى صندوق الاقتراع وإرادة الشعب

أكد أمناء عموم عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية أن التعديلات الدستورية التي ناقشها مجلس النواب واحالها إلى لجنة مختصة ضرورية لتطوير النظام السياسي وترسيخ النهج الديمقراطي في اليمن..

وقالوا :إن اليمن ليست الدولة الوحيدة في العالم التي تعدل دستورها فهناك دول عظمى عدلت دساتيرها عشرات المرات وفي فترات زمنية قصيرة..

ودعوا قيادات أحزاب اللقاء المشترك إلى تحكيم العقل وتغليب المصلحة الوطنية العليا بدلاً من تسميم الحياة السياسية وإقلاق الأمن والاستقرار في الوطن..

حاورهم/ عارف الشرجبي

توسع المشاركة الشعبية

بدايةً يقول عبدالواحد هواش- نائب أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي القومي: إن التعديلات الدستورية تعد خطوة مهمة على طريق تطوير النظام السياسي في اليمن.

مشيراً إلى أنها ستعمل على إفساح المجال أمام مختلف شرائح المجتمع في صنع القرار سواءً بتوسيع صلاحيات الحكم المحلي أو فيما يتعلق بمشاركة المرأة في البرلمان، وإنشاء مجلس الأمة المكون من مجلس النواب ومجلس الشورى الذي سيرفد مجلس الأمة بالخبرات والكفاءات العالية في المجالات المختلفة مما سيفعل دوره في خدمة الأمة.

واستغرب هواش من موقف قيادات أحزاب اللقاء المشترك الرافض لهذه التعديلات دون أي مبررات مقنعة، موضحاً أن معظمها تم الاتفاق عليها بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك ومباركة الاتحاد الأوروبي.

وقال: إن موقف المشترك يكتنفه كثير من الغموض والريبة، ففي الوقت الذي كان عليه الاسهام الفاعل في بلورة هذه التعديلات والدفع بها للأمام مع الاستمرار في طرح أية قضايا أخرى خلال الفترة المقبلة، نجده يتمادى في وضع العراقيل والتباكي والتنكر لكل ما تم الاتفاق عليه.

وطالب هواش أحزاب اللقاء المشترك تحديد موقف واضح من أي تدخل خارجي بالشئون الداخلية لليمن وإلاّ فإنها ستؤكد ارتباطها بالخارج والاستقواء به على الداخل للحصول على مصالح حزبية وشخصية على حساب السيادة الوطنية والأمن والاستقرار الذي يحاول المشترك زعزعته بكل السبل للضغط على السلطة والرضوخ لمطالبه خارج القانون والدستور.

الصندوق هو الحكم

من جانبه يرى أمين عام حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية ناصر النصيري أن التعديلات الدستورية تمثل أهمية بالغة في تطوير النظام السياسي في اليمن.. معتبراً إياها ضمن الإصلاحات السياسية التي تطالب بها الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية وكافة أفراد المجتمع..

مؤكداً أنه لايمكن للحياة السياسية والتعددية أن تتطور وتواكب المتغيرات إلاّ بحزمة من التعديلات الدستورية والقانونية اللازمة.

واستغرب من موقف أحزاب المشترك الرافض للتعديلات، معتبراً ذلك انقلاباً على إرادة الشعب وتطلعه لتطوير الحياة السياسية..

ولفت إلى أن إلغاء تحديد فترة الرئاسة يأتي متوافقاً مع قناعات الشعب في اختيار من يحكمه..

وقال أمين عام حزب الجبهة الوطنية: إن فتح مدة بقاء رئيس الجمهورية لا يعني الرئيس علي عبدالله صالح بالقدر الذي يعد إصلاحاً دستورياً يخدم المرحلة المقبلة.. فمَنْ يتطلع إلى ترشيح نفسه فليس هناك مانع، وسيكون الصندوق هو الحكم لمن يحوز على ثقة الشعب.

مواكبة المتغيرات

وعلى ذات الصعيد يقول أمين عام حزب الشعب الديمقراطي صلاح الصيادي: إن التعديلات الدستورية من أهم خطوات تطوير النظام السياسي وترسيخ النهج الديمقراطي وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة..

مؤكداً أن الدستور جاء لخدمة المجتمع وقضاياه ولن يعمل على تقييد حريته أو تكبيل العقل عن الابتكار والتطوير بما يتواكب مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.. وعلى الذين يعارضون التعديلات أن يتحرروا من عقدة الأنا وألا يظلوا مشدودين للماضي بدوافع المناكفة والمكايدة السياسية التي لا تخدم إلاّ أعداء الوطن بعيداً عن مصالح الشعب التي جاءت هذه التعديلات ملبية لرغباته وطموحاته المشروعة..

ولفت الصيادي إلى أن التعديلات ستفسح المجال لجميع فئات وشرائح المجتمع للمشاركة الواسعة في صنع القرار من خلال الحكم المحلي واسع الصلاحيات، إلى جانب أنها ستتيح الفرصة للمرأة بأن تكون حاضرة بقوة في البرلمان المقبل من خلال الـ٤٤ مقعداً التي خُصصت لها وتضمنتها التعديلات الدستورية المزمع إجراؤها.

وأوضح أمين عام حزب الشعب الديمقراطي أن رفض أحزاب المشترك لهذه التعديلات لايخدم المصلحة الوطنية بالقدر الذي يعمل على إثارة المشاكل وتسميم الحياة السياسية في بلادنا مما يعطل عملية التطوير والتنمية ويقيد حرية الرأي والرأي الآخر..

وقال في تصريح صحفي: على أحزاب المشترك أن تغلب مصلحة الشعب على المصالح الحزبية الضيقة وأن تجعل من الشعب حكماً ومرجعاً وحيداً لحسم الموقف في عملية التعديلات من خلال الصندوق بدلاً من الاستقواء بالخارج للإضرار بالوطن ومصالحه العليا..معتبراً اللجوء للسفارات والاستقراء بها من بعض الأحزاب خيانة عظمى يجب ألا تمر مرور الكرام، وعلى الشعب حماية حقه الدستوري والقانوني وسيادته الوطنية والوقوف في وجه كل من يحاول المساس بها.

في لقاء موسع بصنعاء

قيادات حزبية ومدنية تناقش آليات دعم المرأة في الوصول إلى برلمان ٢٠١١م

الثورة/زكريا حسان

■ ،، عقد أمس بصنعاء اللقاء الموسع لقيادات حزبية وسياسية ومنظمات المجتمع المدني الخاص بدعم إيصال النساء للبرلمان الذي تنظمه اللجنة الوطنية للمرأة بتمويل من منظمة اليونيفيم وشارك فيه أكثر من ٦٠ مشاركاً ومشاركة.

وفي الافتتاح أكدت الأخت حورية مشهور رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة أن مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة كمرشحة حق من حقوقها وعامل هام في عملية التنمية التي لا يمكن أن تتحقق أو تتقدم إلا بمشاركتها الفاعلة باعتبار أن النساء يمثلن نصف المجتمع ومن الصعب تهميش شريحة كاملة.

وأشارت إلى أن اللجنة الوطنية تبنت تطبيق الحصص في الحياة السياسية لصعوبة وصول النساء للبرلمان بدونها ولتمكينهن من المشاركة العادلة.

وقالت أن نظام الكوتا يعد قاعدة انطلاق للمرأة سياسياً وتنموياً وتأتي موافقة كافة القوى السياسية انصافاً لها.

ومن جانبه استعرض الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين استاذ الشريعة والقانون بجامعة صنعاء آليات ومداخل تطبيق نظام الكوتا والأسس الشرعية والدستورية والقانونية للمشاركة السياسية للمرأة وكيفية استيعابها لنظام

الحصص بالإضافة إلى الآثار الإيجابية لمشاركة المرأة سياسياً وما يترتب عليه من توازن وعدالة في التمثيل البرلماني.

فيما تناول الدكتور علي مطهر العثربي استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء رؤية المؤتمر الشعبي العام في دعم المرأة للوصول إلى البرلمان في ٢٠١١م.

وقال أن المؤتمر يتبنى قضية دعم المرأة في المواقع التنظيمية بنسبة ٢٠٪ من خلال انتخاب أمين عام مساعد لقطاع المرأة وأربع قيادات نسوية في اللجنة العامة، بالإضافة إلى دعم المرأة في

انتخابات فروع المحافظات والجامعات وانتخابات اللجنة الدائمة الرئيسية التي فازت بعضويتها ٩٤ امرأة كما فازت ٦٠٠ امرأة في اللجنة الدائمة المحلية مضيفاً أن المؤتمر الشعبي العام اعتمد عضوية المرأة في الأمانة العامة وتم انتخاب عضو نسائي في هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي والإداري وأن هناك عدداً من الآليات المستقبلية الرامية إلى دعم المشاركة السياسية للنساء في البرلمان علاوة على الآليات المتبعة في الوقت الراهن لضمان تقديم الدعم الكفيل للمرأة

لنيل حقها في التمثيل البرلماني وحول رؤية اللقاء المشترك لدعم إيصال المرأة إلى البرلمان أوضح الأخ علي الصراري أن أحزاب المشترك متفقة على نظام القائمة السياسية باعتباره النظام الأمثل لتذليل العوائق الفكرية وليس هناك أي تحفظات عليها.

داعياً إلى تحويل نظام الكوتا إلى نص قانوني ملزم ولا تقبل القوائم الحزبية لخوض الانتخابات بدون تخصيص دوائر للنساء.